



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies & Research

نشرة تحليلية يومية

أخبار الساعة

الأربعاء ٣ مارس ٢٠١٠ - السنة السادسة عشرة - العدد (٤٢٩٢)

محتويات العدد

* الانتخابات المقبلة محطة مهمة في تاريخ العراق

* روسيا تبلور موقفها حيال عقوبات إيران

* القطاع المصرفي .. تراجع عالمي ونمو محلي

* «لوس أنجلوس تايمز»: تركيا تحاكم الجيش

* تقرير: عقوبات إيران قد تطول شركات نفط عالمية

* نفوذ الجليبي في العراق يثير المخاوف الأمريكية

* ماذا لو امتلكت إيران قنبلة نووية؟





محطة مهمة في تاريخ العراق

الانتخابات التشريعية، التي ستجرى في العراق الأسبوع المقبل، ستشكل محطة مهمة ومؤثرة في مستقبل العراق، ليس لكونها تعقد في ظل مجموعة من التحديات المختلفة التي واجهت البلاد خلال الأسابيع القليلة الماضية، وكادت تهدد بإرجائها، ولكن لأنها تأتي قبل أشهر من بدء انسحاب القوات الأمريكية في أغسطس المقبل أيضاً. وهذا يعني أن الحكومة العراقية التي ستأتي بها هذه الانتخابات هي التي ستتولى إدارة شؤون العراق في مرحلة ما بعد الانسحاب، وستقع على عاتقها مسؤولية إثبات أنها قادرة على تسيير الأوضاع، وحفظ الأمن والاستقرار في البلاد.

برغم الأزمات المختلفة التي تصاحب هذه الانتخابات، سواء تعلق الأمر باستبعاد بعض المرشحين، وتهديد بعض القوى السياسية بعدم المشاركة فيها، أو تعلق الأمر باستمرار بعض أعمال العنف من جانب «القاعدة» وبعض الجماعات الأخرى، فإن هناك إصراراً من جانب القوى السياسية المختلفة على إنجاح هذه الانتخابات، والمضي قدماً نحو ترسيخ العملية السياسية في البلاد.

هذه الانتخابات، والنتائج التي ستسفر عنها، ستسهمان بلا شك في تحديد مستقبل العراق خلال الأعوام القليلة المقبلة، لعاملين رئيسيين. الأول، يتعلق بكون برامج القوى السياسية الرئيسية التي ستخوض هذه الانتخابات ترفع شعار المواطنة، وتبتعد عن الطائفية، وهو ما يشير إلى أن فوز إحداها في هذه الانتخابات، ونجاحها في تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، قد يعيدان تشكيل العمل السياسي في البلاد وفقاً لمعايير وطنية خالصة، ويعيداً عن التمزقات الفتوية والعرقية التي كلفت العراقيين ثمناً فادحاً لها خلال السنوات الماضية. وإذا كانت انتخابات المحافظات التي جرت في يناير من العام الماضي أعطت مؤشراً إلى تمسك العراقيين بالوحدة الوطنية، حيث تراجع التصويت على أساس طائفي بشكل واضح، ما أدى إلى تراجع ملحوظ للأحزاب الدينية عكس رفض العراقيين البرامج والأطروحات ذات الطابع المذهبي، فإن الانتخابات التشريعية المقبلة ستشكل اختباراً مهماً أيضاً لاستمرار تمسك العراقيين بخيار الوحدة الوطنية في مواجهة النزعات التي تحاول إحياء الخلافات الطائفية مجدداً.

أما العامل الثاني، الذي يضاعف من أهمية هذه الانتخابات، فيتعلق بطبيعة التحديات التي سيتعين على أي حكومة عراقية مقبلة التعاطي معها في الفترة المقبلة، وهي تحديات لا تقتصر على الداخل فحسب، كالتوترات الكردية العربية، والخلاف بشأن وضع مدينة كركوك، وكيفية تحقيق التوافق حول طبيعة النظام السياسي العراقي، وشكل العلاقة بين طوائفه المختلفة، وإنما تنصرف إلى التحديات الخارجية أيضاً، كإنهاء ملف الحدود مع بعض دول الجوار، وكيفية العمل على استعادة علاقات العراق العربية المختلفة. العراق الآن يبدو أمام مفترق طرق، ونجاحه في إجراء الانتخابات التشريعية المقبلة، وتشكيل حكومة جديدة تحظى بالتوافق الوطني تكون قادرة على مواجهة الاستحقاقات الداخلية والخارجية بالشكل السليم الذي يحفظ الأمن والاستقرار في البلاد، ويضمن الإسراع في تحقيق المصالحة السياسية والوئام الوطني، هذا كله يشير إلى أنه يخطو نحو الطريق السليم الذي يعيد إليه مكانته كطرف عربي فاعل ومؤثر في المنطقة.

المشرف العام على التحرير

محمد عبدالله آل علي

المستشار العلمي

د. بمدوح أنيس فتحي

رئيس التحرير

سامي بيومي

نائب رئيس التحرير

شحاته ناصر

هيئة التحرير

نجدي مدبولي

د. الزين الجمري

د. أشرف العيسوي

علي صالح

موقع النشرة على «الإنترنت»

(www.ecssr.ac.ae)

ضمن الموقع الإلكتروني لـ «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»

ملاحظاتكم واستفساراتكم

يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (971-2) 4044433/4044431

Fax: (971-2) 4044432

E-mail: media@ecssr.ae

التقارير والتحليلات المنشورة

لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز



العالم اليوم

روسيا تبلور موقفها حيال عقوبات إيران

بعد لقاء قمة جمع بين الرئيسين الفرنسي، نيكولا ساركوزي، والروسي، ديمتري ميدفيدف، نجحت الدبلوماسية الفرنسية في إقناع روسيا بتبني موقف محدد ضاغط على إيران، حيث أعلن الرئيس الروسي أن بلاده ستبحث فرض عقوبات «ذكية» على إيران، إذا فشلت الجهود الدبلوماسية في دفع إيران إلى الإذعان للمطالب الدولية في ما يخص برنامجها النووي. وقال ميدفيدف إنه يأمل أن يمكن تفادي العقوبات، وإن أي عقوبات ينبغي ألا تستهدف السكان المدنيين في إيران. وكانت روسيا، التي لها معاملات تجارية كبيرة مع إيران، قالت، الأسبوع الماضي، إنها لن تقبل فرض عقوبات «معوقة» على إيران. وهي صيغة بدت غامضة للكثير من المراقبين. لكن التصريح الأخير للرئيس الروسي أضفى مزيداً من الوضوح على موقف موسكو حيال مشروع العقوبات المقترح. وهذه هي المرة الأولى، التي تعلن فيها روسيا بوضوح تأييدها فرض عقوبات جديدة على إيران. وكانت روسيا، التي تتمتع بحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي، تدعو في السابق إلى اللجوء إلى المفاوضات مع إيران. إلا أن صبرها بدأ ينفد في الأسابيع الماضية.

والآن باتت الصين الوحيدة، من ضمن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، التي تعارض بشدة فرض عقوبات جديدة على إيران. ولكن إذا أضفنا إلى الموقف الروسي الأخير تصريحات نسبت إلى مسؤول إسرائيلي زار الصين، مؤخراً، ضمن وفد إسرائيلي بقيادة نائب رئيس الوزراء، موشي يعلون، ومحافظ البنك المركزي، ستانلي فيشر، أبدى فيها تفاؤله بشأن إمكانية ألا تستخدم الصين حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، لمنع صدور قرار يفرض عقوبات جديدة على إيران، فإن ذلك يعني مزيداً من الضغوط على الموقف الإيراني، حيث باتت فرص إحجام الصين عن استخدام حق «الفيتو» واردة بنسبة ما. وبرغم ربط الجانب الروسي دعمه العقوبات بعدم تأثيرها في الشعب الإيراني، فإن ذلك يعدّ تطوراً إيجابياً على صعيد حشد الجهد الدولي وراء مشروع العقوبات ضد إيران، حيث تؤكد الشواهد أن الأهم حالياً بالنسبة إلى الولايات المتحدة، هو حشد تأييد أكبر عدد من الدول للعقوبات.

ويرى خبراء في الشأن الصيني أن صلات بكين بإيران لن ترقى إلى أهمية علاقات الصين الخارجية الأوسع. وهذا سيؤدي إلى الامتناع عن استخدام «الفيتو» لاعتراض حزمة عقوبات رابعة تصدر عن مجلس الأمن. ونسبت صحيفة «تشاينا ديلي» إلى خبير صيني في العلاقات الدولية قوله إن الصينيين في نهاية الأمر لن «يقفوا كنفياً بكتف مع دولة تعدّ قرارات الأمم المتحدة كماً مهماً».

وفي ظلّ الوضع الراهن، يبدو أن فكرة فرض قيود على صادرات الوقود الإيرانية، لم تعد مطروحة بسبب الانعكاسات التي يمكن أن تنطوي عليها على السكان.

٣ * أهم الأحداث



* الإمارات اليوم

٤ خطة وطنية للثروة المائية



* تقارير وتحليلات

٥ التقاط المصري .. تراجع عالمي وفرو محلي

محللون: الخوف من العقوبات يدفع إيران إلى التهديد بقطع

٦ إمدادات الطاقة عن أوروبا

رؤية الأمم المتحدة لانتخابات العراق المقبلة ودورها في تحديد

٧ مستقبل البلاد

«لوس أنجلوس تايمز»: تركيا تحاكم الجيش

٨ «محللون»: باكستان لم تتخل عن استراتيجيتها استغلال

٩ «طالبان» لفرض نفوذها في أفغانستان

«تقرير»: العقوبات المتوقعة على إيران قد تطول شركات نفط

١٠ عالمية



* أخبار الساعة حول العالم

إسلام آباد

١١ حكيم الله يعود إلى واجهة الأحداث

١١ محاولة جديدة لتفجير الوضع الأمني في باكستان

واشنطن

١٢ نفوذ الجلي في العراق يثير المخاوف الأمريكية

١٢ «واشنطن بوست»: «حماس» تظهر دلائل الضعف

برلين

١٣ ماذا لو امتلكت إيران قنبلة نووية؟

تل أبيب

١٣ «يديوت أحروروت»: تهديدات إيران لأوروبا «عشية»



١٤ * متابعات اقتصادية



* عرض كتاب:

١٥ مغازلة الكارثة





أهم الأحداث

إسرائيل تحث أمريكا على فرض حصار على إيران مماثل لكوبا الصين ترفض دعوات أمريكية لفرض عقوبات جديدة على إيران

رفضت الصين الدعوات الأمريكية بفرض عقوبات جديدة ضد إيران، أمس، في وقت وصل فيه مبعوثان أمريكيان إلى «بكين»، في مهمة لتعزيز العلاقات التي تضررت بسبب نزاعات تجارية، وتايوان والتبت. وكرّر المتحدث باسم وزارة الخارجية، تشين كانج، إصرار «بكين» على عدم ملائمة الوقت لعقوبات جديدة على إيران بسبب برنامجها النووي، كما تقترح الولايات المتحدة ودول أخرى. إلى ذلك، قال وزير الخارجية الإسرائيلي، أفيجدور لبيرمان، أمس، إن الولايات المتحدة يجب أن تفرض عقوبات من جانب واحد على إيران بالطريقة نفسها التي تحركت بها عندما فرضت حصاراً على كوبا قبل ٥٠ عاماً. وقال لبيرمان للصحفيين: «نشعر ببعض القلق لإيقاع التطورات في الساحة الدولية». وقال «أعتقد أنه من الآن فصاعداً يجب على إسرائيل أن تغيّر سياستها بشأن إيران بعض الشيء، ويجب أن نطلب من الولايات المتحدة أن تتبنى النموذج الكوبي.. هنا يمكن للولايات المتحدة وحدها أن تفعل كل شيء من أجل وقف هذا البرنامج الإيراني». وكانت الثورة الشيوعية في كوبا عام ١٩٥٩ قد خفضت العلاقات مع الولايات المتحدة. وبعد عام فرضت إدارة الرئيس أيزنهاور حصاراً على كوبا بزعامة فيدل كاسترو، ولم تسمح إلا بمرور الطعام والأدوية.

اتفاق على تعيين أول سفير عراقي في الكويت منذ عقدين

اتفقت بغداد والكويت، أمس، على تعيين سفير جديد للعراق في الكويت للمرة الأولى منذ غزو القوات العراقية هذا البلد عام ١٩٩٠. وقال وكيل وزارة الخارجية العراقية، لبيد عبّاي «إن البلدين اتفقا على تعيين السفير بعد الانتخابات العراقية المقبلة». وأكد أن بغداد لم تقرّر إلى الآن تعيين شخصية محددة في هذا المنصب. وكانت تقارير صحفية كويتية نقلت، أمس، عن وكيل وزارة الخارجية العراقية، محمد الحاج حمود، أن «العراق قرّر تعيين محمد حسين بحر العلوم، في منصب السفير العراقي في الكويت». وكان الكويت عيّن في يوليو من العام الماضي، الفريق علي المؤمن كسفير له في بغداد.



٧٠٪ من طلاب الشرطة الأفغانية ينسحبون من التدريب

أعلن الجنرال الأمريكي المسؤول عن برنامج تدريب القوات الأمنية الأفغانية من قبل «حلف الأطلسي»، أن قرابة ٧٠٪ من الأفغان يتخلون عن تدريبهم لدخول الشرطة الوطنية. وأكد الجنرال في «حلف الأطلسي»، وليام كالدويل، أن «نسبة تخلي» طلاب الشرطة تبلغ ٦٧٪، وهي نسبة «مرتفعة جداً». وتعني هذه النسبة المرتفعة أنه ينبغي أن يكون هناك أكثر من مئة ألف أفغاني لبلوغ الهدف المعلن برفع عدد عناصر الشرطة والجيش الوطنيين إلى ٣٠٠ ألف مقابل ٢٠٠ ألف حالياً. وعزا الجنرال الوهن في عزيمة المجندين الجدد إلى وتيرة التدريب «الشديدة للغاية».

تركيا مستعدة لاستئناف وساطتها بين سوريا وإسرائيل

قال وزير الخارجية التركي، أحمد داود أوغلو، أمس في القاهرة، إن بلاده على استعداد لاستئناف وساطتها في المفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل وسوريا إذا رغبت الدولتان في ذلك. وقال أوغلو في مؤتمر صحفي عقده مع نظيره المصري، أحمد أبو الغيط: «إذا كانت هناك إرادة سياسية لدى الطرفين فنحن جاهزون لاستئناف الوساطة» في المفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل. وأجرت سوريا وإسرائيل في عام ٢٠٠٨ مفاوضات غير مباشرة عبر وساطة تركية، إلا أنها توقفت بعد الهجوم الإسرائيلي على غزة في نهاية ذلك العام.



وزراء الخارجية العرب يرجئون إلى اليوم قرارهم بشأن المفاوضات غير المباشرة

اتفق وزراء خارجية ١٥ دولة عربية، بعد اجتماع دام قرابة ثلاث ساعات، بحضور الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، مساء أمس في القاهرة، على إرجاء قرارهم إزاء المقترح الأمريكي بإجراء مفاوضات فلسطينية-إسرائيلية غير مباشرة إلى اليوم (الأربعاء)، حسب ما أعلن وزير الخارجية العماني، يوسف بن علوي. وقال ابن علوي للصحفيين بعد الاجتماع، إنه تم تكليف الرئاسة القطرية لاجتماع لجنة المبادرة العربية والوفد الفلسطيني والأمانة العامة للجامعة العربية إعداد ورقة تتضمن محصلة ما تم من مناقشات لعرضها على اجتماع جديد للجنة صباح اليوم (الأربعاء).





خطة وطنية للثروة المائية

حالياً. ولا شك في أن هذه الزيادة في الطلب تقتضي خططاً ورؤى واضحة للتعامل معها، تقوم على أساس الإدارة الرشيدة لمصادر المياه المتاحة.

الاعتبار الثاني، هو أن التقديرات والإحصاءات تؤكد أن دولة الإمارات من أكثر الدول في العالم من حيث معدل استهلاك الفرد للمياه، حيث يصل هذا المعدل إلى نحو ٣٥٠ متراً مكعباً يومياً، ولا يتفوق على الدولة في هذا المعدل سوى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. وإذا كان معدل استهلاك المياه بالنسبة إلى الفرد الواحد يعدّ أحد المؤشرات التي يستدل بها على مستوى المعيشة في الدول المختلفة، فإن ارتفاع هذا المعدل بشكل غير طبيعي يعني أن هناك استهلاكاً غير مرشّد للمياه يحتاج إلى التعامل معه ومعالجته، لأن الأمر يتعلّق بمورد حيويّ يتصل بالحياة نفسها.

الاعتبار الثالث، أن الاستهلاك الجائر للمياه، خاصة المياه الجوفية، يؤدي إلى نتائج سلبية على مستويات عديدة، فهو من ناحية يستنزف هذه المياه بشكل كبير، ومن ناحية ثانية يؤدي إلى تلوثها وتملّحها مع مرور الوقت. في هذا الإطار، فإن التقديرات تؤكد أن الزراعة تستهلك نحو ٨٠٪ من مخزون المياه الجوفية، وهذا يستدعي إعادة النظر في أساليب الري المتبعة، بحيث يتم الاعتماد على تلك التي تضمن استهلاكاً أقلّ للمياه في مجال الزراعة.

الحفاظ على الثروة المائية، وترشيد استهلاكها، وحسن إدارتها، من الأمور التي تنطوي على أهمية كبيرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، خاصة في ظل قلة المخزون المائي العذب، ووقوع الإمارات جغرافياً في منطقة جافة قليلة الأمطار.

في هذا السياق تأتي أهمية ما كشف عنه الدكتور راشد بن فهد، وزير البيئة والمياه، مؤخراً، في التصريحات التي نشرتها صحيفة «الاتحاد»، أول من أمس، عن أن الوزارة تعمل حالياً على إنجاز الخطة الوطنية المتكاملة للمحافظة على الثروة المائية، بالتعاون مع «المركز الدولي للزراعة الملحية»، ومن خلال فريق من الخبراء يضمّ خبرات عديدة في مجالات الإدارة المتكاملة للموارد المائية، على أن يتم الانتهاء من إعداد هذه الخطة في منتصف العام الجاري.

إن وجود خطة متكاملة لإدارة الموارد المائية في دولة الإمارات العربية المتحدة، يكتسب أهميته من العديد من الاعتبارات، أولها، أنه في ظلّ التطورين الاقتصادي والاجتماعي الكبيرين، وخطط التنمية المستدامة والشاملة في الدولة، إضافة إلى الزيادة المطردة في عدد السكان، هناك تصاعد في الطلب على المياه بشكل كبير. وفي هذا السياق، فإن إحصاءات وزارة البيئة والمياه تؤكد أن حجم الطلب على المياه سوف يصل إلى نحو سبعة مليارات متر مكعب في عام ٢٠٢٠، مقارنة بنحو خمسة مليارات متر مكعب

مؤشرات أسواق المال وأسعار العملات العالمية والنفط

الين الياباني		الجنيه الإسترليني		اليورو		أسعار العملات
↓	٨٨,٧٠	↑	١,٥٠٤٨	↑	١,٣٦٣٣	
الغاز الطبيعي سنت/ م مكعب		مزيج برنت دولار/ برميل		أسعار النفط الخام والغاز		
↑	٠,٤٧	↑	٤,٧٣	↑	١,٥٦	٧٨,١٠
نيكاي		داو جونز		ناسداك		مؤشرات الأسهم العالمية
↑	١٠١٨٩,٥٠	↑	١٠٤٠٥,٩٠	↑	٢٢٨٠,٨٠	

المؤشرات العامة	
سوق أبوظبي المالي	
↑	المؤشر العام ٠,٠١٪
↑	الشركات المرتفعة (١٤) شركة
↓	الشركات المنخفضة (١٥) شركة
↓	الشركات الثابتة (٥) شركات
سوق دبي المالي	
↓	المؤشر العام ٠,٥٣٪
↑	الشركات المرتفعة (٧) شركات
↓	الشركات المنخفضة (١٩) شركة
↓	الشركات الثابتة (٤) شركات



القطاع المصرفي .. تراجع عالمي ونمو محلي

يتوقع أن يواجه القطاع المصرفي العالمي بعض التحديات التي تقلل من فرص نموه في عام ٢٠١٠، لكن من المستبعد أن تؤثر هذه التحديات كثيراً في أداء القطاع المصرفي الخليجي بوجه عام، والقطاع المصرفي الإماراتي بوجه خاص، بعد أن تمكن هذا القطاع من تخطي المرحلة الأسوأ من الأزمة من دون مشكلات.

الودائع إلى نحو ٩٨٢,٦ تريليون درهم نهاية العام، وفي المقابل، فقد ارتفع حجم القروض من نحو ٩٩٣,٧ مليار درهم إلى نحو ١٠١٧,٧ مليار درهم، بزيادة تقدر بنحو ٤,٢٪، بما يدل على عودة المصارف إلى ممارسة دورها الرئيسي كعمول للأنشطة الاقتصادية في الدولة، على عكس ما هو حادث على المستوى العالمي، ونتيجة لفارق النمو بين حجم الودائع وحجم القروض في القطاع المصرفي الإماراتي، فقد نجح القطاع في تقليص الفجوة بين الجانبين بنحو النصف خلال العام الماضي، وتقلصت قيمة هذه الفجوة إلى نحو ٣٥,١ مليار درهم، واقترب القطاع كثيراً من تحقيق المستوى المحدد لهذه الفجوة من قبل «المصرف المركزي»، الذي يهدف إلى القضاء تماماً عليها.

كما زادت نسبة كفاية رأس المال في القطاع المصرفي الإماراتي من نحو ٣,١٣٪ إلى نحو ٢,١٩٪ خلال عام ٢٠٠٩، وارتفعت قيمة أصول القطاع من نحو ١,٤٦ تريليون درهم إلى نحو ١,٥٢ تريليون درهم، بزيادة تقدر بنحو ٨,٤٪، كما شهد القطاع ارتفاعاً ملحوظاً في مستوى السيولة لديه، وقد سجلت بعض المصارف ارتفاعاً بنحو ٤٨٪ في حجم السيولة، خاصة المصارف العاملة في إمارة أبوظبي.

وفي ظل هذه المعطيات، فمن المتوقع أن يشهد القطاع المصرفي الإماراتي أداءً أكثر تميزاً خلال العام الجاري مقارنة بأدائه خلال العام الماضي، الأمر الذي يحد كثيراً من تأثير القطاع بالتحديات المتوقع أن تواجه القطاع المصرفي العالمي خلال السنوات المقبلة، خاصة في ما يتعلق بضعف إمكانات النمو واحتمالات تباطؤ النشاط في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، بجانب تراجع جودة الأصول بالتزامن مع ارتفاع نسبة الديون المعدومة، واحتدام المنافسة بين المصارف.

بدأت بعض بؤادر التحسن في أداء القطاع المصرفي العالمي في الظهور في الفترة الأخيرة مع بداية انحسار تداعيات «الأزمة المالية العالمية»، وتحسن الأداء الاقتصادي العالمي، حيث أصبح القطاع أكثر استقراراً مقارنة بوضعه في بداية الأزمة، إلا أنه ما زال متحفظاً بشأن الإقراض، الأمر الذي تسبب بتراجع حجم القروض في نهاية عام ٢٠٠٩ بنحو ١٠٪ مقارنة بمستواه في نهاية عام ٢٠٠٨.

إلا أن القطاع المصرفي الخليجي العربي قد استفاد من بؤادر التحسن الأخيرة، وعادت المصارف إلى ممارسة دورها كعمول للنشاط الاقتصادي، فزاد حجم إقراضها بنحو ٢٪ خلال العام الماضي، وتمكنت من تقليص حجم خسائرها جراء الأزمة إلى ما لا يتعدى نحو ٤,٠٪ كنسبة من إجمالي أصولها. وبالرغم من هذا التحسن النسبي في أداء القطاع المصرفي الخليجي العربي، فمن المتوقع أن يظل متأثراً بأداء القطاع المصرفي العالمي، في ظل اشتراكه في نسبة كبيرة من الأنشطة والاستثمارات مع المصارف العالمية، الأمر الذي يولد بعض الضغوط على القطاع في ظل التحديات العالمية المتوقع أن تعوق نمو القطاع المصرفي العالمي خلال السنوات المقبلة.

أداء محلي إيجابي

يبدو أن القطاع المصرفي الإماراتي لن يكون خاضعاً بشكل كبير للتحديات التي ستواجه القطاع المصرفي العالمي خلال الفترة المقبلة، بعد أن استطاع تخطي المرحلة الأسوأ من «الأزمة المالية»، محققاً أداءً أكثر إيجابية مقارنة بالقطاع المصرفي العالمي.

فقد شهد القطاع المصرفي الإماراتي العام الماضي ارتفاعاً بنحو ٥,٦٪ في إجمالي الودائع، حيث ارتفعت هذه





محللون: الخوف من العقوبات يدفع إيران إلى التهديد بقطع إمدادات الطاقة عن أوروبا

يعتقد مراقبون أن المساعي الغربية الحالية لفرض عقوبات مشددة على إيران لمست وتراً حساساً لدى الإيرانيين، الذين انطلقوا، مؤخراً، ليهددوا أوروبا بقطع إمدادات الطاقة عنها إن هي استجابت للضغوط الأمريكية.

الجاري تقول إنه فيما تضغط الولايات المتحدة في اتجاه فرض عقوبات مشددة على إيران بسبب طموحاتها النووية، ثمة مؤشرات إلى حدوث تحول في موقف واشنطن التي تحولت من العقوبات الموسعة إلى العقوبات الانتقائية التي تطول قواعد النظام الإيراني الرئيسية، مثل «الحرس الثوري الجمهوري» المسؤول عن إدارة الملف النووي. صحيح أن وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، تحدثت في مراحل سابقة عن «عقوبات تصيب إيران بالشلل»، إلا أن ذلك كان قبل الانتخابات الرئاسية الإيرانية المشيرة للجدل. فمنذ ذلك التاريخ رصد المسؤولون الغربيون والمؤسسات المالية الدولية انغماساً متزايداً من جانب الجيش الإيراني -ومن جانب «الحرس الثوري» على وجه التحديد- في الأنشطة الاقتصادية الإيرانية. وفي الوقت نفسه بات واضحاً أن التركيز الشديد على المعارضة الإيرانية منذ انتخابات يونيو الماضي جعل فكرة فرض عقوبات اقتصادية موسعة أقل جاذبية.

ويعتقد بيرمان أن تزايد التهديدات العلنية من جانب مسؤولي «الحرس الثوري» يعكس قلقاً إيرانياً متزايداً تجاه العقوبات الدولية ومدى تأثيرها في الاقتصاد الإيراني. «ويبدو أن الإيرانيين اكتشفوا أن جزءاً كبيراً من علاقتهم بالعالم الخارجي أكثر هشاشة مما كانوا يعتقدون».

وذكرت الصحيفة أن من بين الأسباب التي ربما دفعت إيران إلى التلويح بورقة الطاقة في وجه أوروبا، هو أن هذه الاستراتيجية أثبتت نجاحها مع الصين التي يتيح لها وضعها، بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن، استخدام حق «الفيتو» ضد أي قرار يخص إيران. كلينتون نفسها اعترفت لنواب الكونغرس بأن الخوف من توقف إمدادات الطاقة أحد العوامل التي تمنع الصين حتى الآن من الانضمام إلى المعسكر الدولي المطالب بتوقيع عقوبات جديدة.

ذكرت صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» أنه يبدو أن الحملة التي يشنها الغرب حالياً، من أجل حشد المجتمع الدولي وراء قرار فرض عقوبات دولية مشددة على إيران بسبب برنامجها النووي، لمست وتراً حساساً لدى الإيرانيين. ففي يوم الأحد الماضي خرج نائب قائد «الحرس الثوري» الإيراني، حسين سلامي، ليصرح في كلمة ألقاها أمام المحاربين الإيرانيين القدامى أن بلاده قادرة على جعل أوروبا تعاني عن طريق قطع إمدادات الطاقة إليها. ف «إيران تستحوذ على ٥٠٪ من احتياطات الطاقة العالمية، وإذا قررت طهران وقف هذه الإمدادات، فإن على أوروبا أن تواجه شتاء قارساً». وأردف سلامي قائلاً إن بلاده قادرة على ضرب «المتأمرين» عليها بالصواريخ. وذكر محرر الشؤون السياسية، هوارد لافرانثشي، أن بعض الخبراء الإيرانيين يعتقدون أن تصريحات سلامي، سواء في ما يتعلق بالطاقة، أو القدرات العسكرية الإيرانية، لا تخلو من المبالغة، ولكن هذه المزاعم المعهودة من طهران تعكس شيئاً مهماً، وهو أن إيران لم يغيب عن بالها إحجام الغرب -ولاسيما الأوروبيون- المتزايد عن إبرام أي صفقات أو مشروعات معها، وذلك في وقت تقترب فيه القوى الدولية من الموافقة على فرض جولة جديدة من العقوبات الدولية.

ويرى إيان بيرمان، نائب رئيس «المجلس الأمريكي لسياسات الخارجية» في واشنطن، أن «من عادة الإيرانيين استخدام لغة التهديد ضد أي دولة أو كيان يهدد باتخاذ موقف متشدد تجاههم، ولكن اللافت للنظر في الأمر هو اقتصار لغة التهديد على أوروبا، في مؤشر يؤكد إلى أن أوروبا تتخذ موقفاً تجاه العقوبات أكثر تشدداً من مواقفها المعتادة والمعروفة».

ومضت الصحيفة في مقالها بتاريخ الأول من مارس





رؤية الأمم المتحدة لانتخابات العراق المقبلة ودورها في تحديد مستقبل البلاد

يرى ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق أن منع البعثيين من تولي المناصب السياسية، أو دخول الانتخابات، أمر ضروري في الانتقال من الديكتاتورية إلى السياسات الجديدة، بالرغم مما يثيره من مخاوف.

الضروري التأكيد من حدوث ذلك بشكل متزامن مع انسحاب القوات الأمريكية، من دون النظر إلى ذلك الانسحاب وكأنه معيار التقدم الوحيد. ومن الضروري أيضاً أن يتفق العرب والأكراد على مستقبل العلاقات بينهما داخل دولة العراق الاتحادية، وبينها تقسيم عائد مبيعات النفط، وتحديد المسؤوليات الإدارية والإقليمية. إذ ينبغي أن يكون الهدف من التعامل الأجنبي هو تأييد الأفعال العراقية، وليس وصف النتائج كما ينبغي أن تكون. ثالثاً، حشد الالتزام الدولي لدعم عودة العراق إلى العمل الطبيعي، إذ إن قرارات مجلس الأمن التي تعود إلى حرب الخليج وضعت العراق تحت مراقبة الأمم المتحدة، ولا بدّ من تخطّي بعض العقبات الدبلوماسية. وهنا يتساءل الكاتب: هل يكون ذلك عام التطبيع في العراق؟ ويجب بقوله إنه يستطيع تخيل المرحلة الجديدة في العراق بعد ثلاثة عقود من الحروب والعقوبات والديكتاتورية، فقد أصبحت التعددية أحد أهم عناصر الحياة السياسية اليومية، وأصبحت تعاقدات النفط تقدّم عائداً مضموناً إلى إدارة البلاد وإعادة البناء، وأحرزت قوات الأمن تقدماً ملحوظاً في السيطرة على الأمن الداخلي، وتمت الموافقة على قانون الانتخابات في عملية قدمت الدليل القاطع على القدرة على تخطي الاختلافات. وبرغم أن التهديدات الأمنية للمرشحين ومنظمي الانتخابات حقيقية، فمن غير المتوقع أن تؤثر تلك المخاطر سلباً في الانتخابات. كما أن منع البعثيين من تولي المناصب السياسية أو دخول الانتخابات أمر ضروري في عملية الانتقال من الديكتاتورية إلى السياسات الجديدة، بالرغم مما يثيره من مخاوف. ثم يختتم الكاتب المقال بقوله إنه بالرغم من العقبات الاجتماعية التي تمثل مصدراً من مصادر زعزعة الاستقرار، فهناك شعور بالتطبيع يسود العراق، ويؤكد أنه لم يعد بحاجة إلى مراقبة خارجية، وإنما أن يتخذ قراراته بنفسه.

يقول أد ملكرت، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق، رئيس بعثة الأمم المتحدة في بغداد، في مقال نشرته صحيفة «واشنطن بوست» إن الساسة والمحللين والدبلوماسيين والصحفيين الأجانب يتبارون في ما بينهم لتقديم رؤيتهم حول مستقبل العراق وإعادةه إلى الشكل الطبيعي. غير أن العراقيين، الذين يدركون معنى التدخل الأجنبي، قد لا تروقهم المخططات الدولية لتطبيع العراق، التي تختلف عما يريدونه. ويوضح الكاتب أن وجود الأمم المتحدة في العراق يمثل تناقضاً غريباً، إذ تعكس الأمم المتحدة اهتمام المجتمع الدولي بمستقبل العراق، ولكن ينبغي لها تغيير الموقف الدولي من التدخل في شؤون العراق إلى التواصل معه، الذي سيسهل عودة العراق إلى المجتمع الدولي بشروطه الخاصة ويعززها. ويرى الكاتب أنه يمكن تعزيز تلك الجهود عبر ثلاث وسائل: أولاً، الاعتراف بالعملية السياسية، إذ تستحق جهود الانتخابات البرلمانية التقدير، وذلك بعدما أظهر أغلبية المواطنين والمشرعين العراقيين التزاماً جاداً لتنظيم الانتخابات حتى تخرج بنتائج يقبلها الشعب، وتتفق مع الدستور. حيث تم تخطّي العقبات الممثلة في تصويت كركوك، وحصول العراقيين في الخارج على الحق في الإدلاء بأصواتهم. غير أن منع مؤيدي «البعث» من تولي مناصب مهمة لا يزال عقبة كبيرة، لأنه قد يُستغل في تسوية الخلافات السياسية السابقة. ومن ثم، ينبغي للمراقبين الأجانب توخي الحرص في محاولة فهم توازن القوى الجديد بشكل محدد واضح. ثانياً، تحديد كيفية تقاسم عائد مبيعات النفط للحفاظ على الاستقرار، وهو ما لا ينبغي أن يتأثر ببرامج العمل الغربية. ويوضح الكاتب أنه ينبغي أن يتخذ التعامل الغربي هيئة تسهيل برامج العمل والاتفاقيات المشتركة، وبينها الترتيبات الأمنية. كما أنه من



صراع سياسي تقليدي أم مواجهة فاصلة بين الأيديولوجيتين العلمانية والدينية؟ «لوس أنجلوس تايمز»: تركيا تحاكم الجيش

تشير «لوس أنجلوس تايمز» إلى أن مساعي رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، لإخضاع الجيش للسيطرة المدنية هي من بين الإصلاحات السياسية التي اضطلع بها في سبيل الوصول إلى عضوية «الاتحاد الأوروبي».

الجيش من دون جدوى منع عبدالله جول من تولي منصب رئاسة البلاد باعتباره أول رئيس إسلامي لها عام ٢٠٠٧. ومنذ ذلك الحين، عملت الحكومة على إزاحة يد الجيش عن السلطة. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، اتهم عشرات من الأعضاء الحاليين أو السابقين في الجيش بحياكة المؤامرات للانقلاب، واستندت الحكومة في ادعاءاتها في أحيان كثيرة إلى عمليات تنصّت غير شرعية تم تسريبها إلى وسائل الإعلام الموالية للحكومة. ولكن تلك الأزمة وصلت إلى أعلى مستوياتها. فمن بين المتهمين خمسة أميرالات وثلاثة جنرالات، متهمون بالتواطؤ في المؤامرة المزعومة المعروفة باسم «المطرقة الثقيلة».

وتستند تلك الاتهامات إلى خمسة آلاف صفحة من وثائق الجيش التي تظهر أنه كان يخطط لتفجير مسجدين في إسطنبول، واستفزاز اليونان من خلال إسقاط طائرة تركية فوق بحر إيجه، وإيجاد حالة من الفوضى لإجراء انقلاب. ومن جانبه نفى الجيش تلك المزاعم، مدعيًا أن الحكومة تتعمد مواجهة معارضي الدولة الإسلامية، وإظهار قوتها أمامهم.

إن هذا الصدام الأخير بين الجيش والحكومة التركيين يتزامن مع مواصلة تركيا سعيها من أجل الانضمام إلى عضوية «الاتحاد الأوروبي». وتشير «لوس أنجلوس تايمز» في نهاية افتتاحيتها إلى أن مساعي رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، لإخضاع الجيش للسيطرة المدنية هي من بين الإصلاحات السياسية التي اضطلع بها في سبيل الوصول إلى عضوية «الاتحاد الأوروبي». وتقوم حكومته حالياً بتمرير قانون يسمح بمحاكمة ضباط الجيش في محاكم مدنية، كما تسعى إلى توسيع نطاق الحريات من خلال إعادة صياغة الدستور الوطني، الذي كتب بعد انقلاب عام ١٩٨٠.

نشرت صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» افتتاحية تحت عنوان «تركيا تحاكم الجيش»، ذكرت فيها أن الجيش التركي كان منذ فترة طويلة بمنزلة وصي على الحكم العلماني في أنقرة. وقد سعت الحكومة التركية الإسلامية المنتخبة إلى إخضاع الجيش للحكم المدني، بما يليق ببلد ديمقراطي. ولكن الأمر تحول مؤخرًا إلى أزمة، مع اعتقال الشرطة نحو ٥٠ من كبار الشخصيات العسكرية، وتوجيه اتهامات بالمشاركة في مؤامرة مزعومة لإطاحة الحكومة عام ٢٠٠٣ إلى نحو ٢٠ منهم. وكان من بين المعتقلين القائد السابق للقوات البحرية والقوات الجوية، والنائب السابق لرئيس أركان الجيش، ما أثار حواراً قومياً محتدماً بشأن الهدف من تلك الاعتقالات: فهل هناك أدلة موثوق بها تدين أولئك القادة الذين يحظون باحترام كبير؟ أم أن «حزب العدالة والتنمية» الحاكم يلقق فضيحة للقضاء على خصومه؟ أم أن الأمر هو مواجهة بين الأيديولوجيتين العلمانية والدينية؟ بين القوات العسكرية والمدنية؟ أم هي حالة من تنافس النخبة على غنائم السلطة؟ وتشير «لوس أنجلوس تايمز» في افتتاحيتها إلى أن التوتر بين القادة العسكريين والمدنيين في تركيا يكاد يكون مشكلة قديمة قدم الجمهورية نفسها، التي أسسها عام ١٩٢٣ كمال أتاتورك ضابط الجيش التركي على مبادئ الديمقراطية الحديثة والوحدة الوطنية والفصل بين الدين والدولة. وظل الجيش في مركز السلطة عقوداً، ونفذ خلال الـ (٥٠) عاماً الماضية أربعة انقلابات، ومن ثم تم تطبيق الحكم العلماني. ففي عام ١٩٩٧، أطاح الجيش الحكومة مدعيًا أنها تطبق الشريعة الإسلامية.

ولكن الحركة الإسلامية ظلت تتمتع بالقوة، وفاز «حزب العدالة والتنمية» الحاكم في انتخابات عام ٢٠٠٢. وحاول





رفضت تسليم الملا برادار للمحققين الأمريكيين أو الحكومة الأفغانية
«محلون»: باكستان لم تتخل عن استراتيجية استغلال «طالبان» لفرض نفوذها في أفغانستان

رفض جهاز الاستخبارات الباكستاني تسليم الملا عبدالغني برادار، وستة معتقلين آخرين من قادة «طالبان» الأفغانية، لواشنطن أو كابول، أحبط آمال إدارة أوباما بتعاون باكستان على إضعاف الحركة.

البنجاب قراراً بعدم تسليم الملا برادار وأربعة من قادة «طالبان» المعتقلين لأي دولة أخرى قبل نظر المحكمة في مسألة حقوق المعتقلين.

بإمكان الحكومة الباكستانية استئناف قرار المحكمة، إلا أن مسؤولين في إسلام آباد أبلغوا شبكة «سي بي إس» للأخبار بأن الجهات المتخصصة لا تفكر في الوقت الراهن في تقديم استئناف بشأن قرار المحكمة.

ويشير تقرير «إنتر بريس سيرفيس» إلى أن مسؤولاً عسكرياً أمريكياً رفيع المستوى في أفغانستان قال إن باكستان تنوي استغلال الملا برادار وقادة «طالبان» المعتقلين لديها كورقة ضغط بهدف تسريع خطوات التوصل إلى تسوية في أفغانستان. ويحمل تعليق المسؤول العسكري الأمريكي اعترافاً ضمنياً بأنه ومسؤولين أمريكيين آخرين يتوقعون أن تسمح باكستان لبرادار، وهو قيد الاعتقال، بالتفاوض مع حكومة كرزاي. ويعني ذلك أن السلطات الباكستانية ستسمح له بالاتصال بأعضاء آخرين في قيادة «طالبان»، بمن في ذلك الملا عمر نفسه.

من الواضح أن الحكومة الباكستانية استجابت للضغوط الأمريكية بشأن استراتيجية مواجهة حركة «طالبان»، وسمحت تحت هذه الضغوط لـ «وكالة الاستخبارات المركزية» بتوسيع عملياتها الاستخباراتية ضد حركة «طالبان» وتنظيم «القاعدة» داخل الأراضي الباكستانية. ووافقت باكستان أيضاً على تنفيذ عمليات مشتركة مع الوكالة لتعقب عناصر «طالبان».

ولكن من الواضح كذلك أن ازدياد تعاون باكستان مع وكالة الاستخبارات الأمريكية لا يعني بأي حال أن إسلام آباد قد تخلت عن استراتيجية الاعتماد على «طالبان» كأفضل ضمانة وورقة ضغط لفرض نفوذها في أفغانستان

أكد رفض باكستان تسليم قادة «طالبان» الأفغانية، المعتقلين لدى باكستان، للمسؤولين الأمريكيين أن الجيش الباكستاني يعتمز الاحتفاظ بقادة «طالبان» المعتقلين، بغرض فرض نفوذه وتأثيره في أي مفاوضات بشأن السلام في أفغانستان، وأي شروط للتسوية التي قد يتم التوصل إليها مستقبلاً. ويقول تحليل نشرته خدمة «إنتر بريس سيرفيس» إن حبس الملا برادار وقادة «طالبان» الآخرين يبدو ملائماً آمناً للمتمردين الأفغان أكثر منه اعتقالاتاً عادياً. كما أن مسؤولين أمريكيين تحدثوا عن احتمال سماح السلطات الباكستانية باستمرار اتصال قادة «طالبان» المعتقلين بمسؤولين آخرين في الحركة، في إطار التفكير في مقترحات التفاوض لتحقيق السلام.

تظهر نيات المؤسسة العسكرية الباكستانية، حسبما جاء في تحليل «إنتر بريس سيرفيس»، واضحة في رفض السلطات الباكستانية السماح لمحققين أمريكيين باستجواب الملا برادار خلال الأيام الأولى بعد اعتقاله. وتسبب ذلك الرفض بشعور بالإحباط من جانب «وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية» (سي آي آيه)، التي كان يتطلع محققوها إلى استجواب الرجل الثاني في «طالبان» بشأن تفاصيل عمليات الحركة، ووسائل تمويلها. وكان مدير الوكالة، ليون بانيتا، ومسؤولون أمريكيون آخرون قد طلبوا من الحكومة الباكستانية نقل الملا برادار إلى سجن قاعدة «باجرام» الجوية بأفغانستان لاستجوابه، إلا أن إسلام آباد رفضت ذلك الطلب رسمياً بوساطة وزير الداخلية.

أما القرار الذي نسف مساعي تسليم برادار وقادة «طالبان» الآخرين لأفغانستان، فقد أُخذ بعد يومين من ذلك اللقاء عندما أصدرت محكمة باكستانية في محافظة



«تقرير»: العقوبات المتوقعة على إيران قد تطول شركات نفط عالمية

تصريح السفير الإيراني لدى نيودلهي في فبراير الماضي بأن بلاده لا تزال تحصل على إمدادات الجازولين من شركة «ريلايانس إنداستريز» الهندية، وضع هذه الشركة وشركات نفط أخرى تحت المجهر في الوقت الذي تنوي فيه الولايات المتحدة تشديد العقوبات التجارية على إيران بسبب برنامجها النووي.

المتحدة، لكنها تحتفظ في الوقت نفسه بعلاقات مع إيران، بل تتحدّى في بعض الأحيان مساعي واشنطن وجهودها الرامية إلى عزل طهران.

ويقول مراقبون إنه لم يعرف بعد إذا ما كان فرض عقوبات أمريكية على شركة «ريلايانس إنداستريز» سيتسبب بالتأثير في صادرات الهند من منتجات النفط المكررة إلى الولايات المتحدة، وهل سيكون لهذه العقوبات تأثير في العلاقات التجارية بصورة عامة بين الهند والولايات المتحدة؟ وكانت الهند قد ضاعفت صادراتها من الجازولين للولايات المتحدة إلى ١٩, ٥ مليون برميل العام الماضي بعد أن بدأ الإنتاج في مصفاة شركة «ريلايانس إنداستريز» في إقليم جوجارات. وتسهم هذه الشركة في غالبية صادرات الهند من منتجات النفط، في ما تعمل شركات القطاع العام الأخرى على تلبية الطلب الداخلي.

ويرى خبراء اقتصاديون أن الهند ستواجه صعوبة في الحدّ من نشاط شركات خاصة مثل «ريلايانس إنداستريز»، التي تسهم بنسبة كبيرة في إجمالي الناتج القومي. وكانت شركتا منتجات كيماوية هندية قد تعرّضتا لعقوبات عام ٢٠٠٦ بسبب مخالفتها قوانين حظر النشاط النووي الخاصة بإيران، إلا أنهما كلتيهما من الشركات الصغيرة مقارنة بـ«ريلايانس إنداستريز».

جاء ردّ نيودلهي على تلك العقوبات بتأكيد نظام الهند في السيطرة على الصادرات، واعتبرت العقوبات بالتالي غير مبررة، وأكدت أن الهند تعمل مع المجتمع الدولي كشريك في المساعي والمجهودات الرامية إلى الحد من التسلح أيضاً. إلا أن قدرة الحكومة الهندية على السيطرة على ممارسات القطاع الخاص لا تزال محدودة.

شركة «ريلايانس إنداستريز»، التي تملك أكبر مجمع لمعامل تكرير النفط الخام في العالم، سارعت إلى نفي تصريحات السفير الإيراني، سيد مهدي نبيزاده، وقالت على لسان المتحدث باسمها، إنها توقّفت منذ مايو الماضي عن تزويد إيران بمنتجات النفط المكررة، لكنه رفض التعليق على إذا ما كانت إيران مستمرة في الحصول على هذه المنتجات عبر دول أخرى.

العقوبات الأمريكية المزمع فرضها على إيران تواجه اعتراضاً من مؤسسات أمريكية مثل «غرفة التجارة» و«الرابطة الوطنية لأصحاب الصناعات» و«مجلس التجارة الخارجية». ويقول مراقبون إن الجهات المسؤولة عن الإشراف على نظام العقوبات على إيران إذا تأكدت من صحة تصريحات السفير الإيراني لدى نيودلهي، فإن شركة «ريلايانس إنداستريز» الهندية للنفط ستصبح هدفاً رئيسياً لهذه العقوبات.

وتعدّ «ريلايانس إنداستريز» واحدة فقط من شركات نفط عالمية عدّة قد تطولها العقوبات، بما في ذلك «فايتول» و«ترافيجورا» و«جلينكور» السويسرية، و«توتال» الفرنسية، و«بتروناس» الماليزية، و«لوك أويل» الروسية، و«رويال داتش شل» الهولندية، و«بريتيش بتروليوم»، إذ باعت هذه الشركات لإيران منتجات نفط تقدّر قيمتها بعشرات الملايين من الدولارات. كما من المتوقع أن تطول هذه العقوبات شركة «بتروليبوس دي فنزويلا» وشركات نفط صينية حكومية يُعتقد أنها تزود إيران حالياً باحتياجاتها من الجازولين.

ويقول تقرير لـ «إنتر بريس سيرفيس» إن علاقات الهند التجارية مع إيران لا تزال غامضة، إلا أن الحكومة الهندية الحالية، بزعامة «حزب المؤتمر»، تُعدّ حليفاً قوياً للولايات





إسلام آباد

محاولة جديدة لتفجير الوضع الأمني في باكستان

شهدت مدن باكستانية مختلفة في نهاية الأسبوع سلسلة من أعمال العنف، وظهرت على أنها محاولة لتفجير الوضع الأمني وإعادة مسلسل التفجيرات إلى هذا البلد. فقد شنّ انتحاري هجوماً على متن سيارة ممتلئة بالمتفجرات في مدينة كركر في إقليم سرحد نهاية الأسبوع الماضي، التي ظلت، طوال سنين أعمال العنف، بعيدة كل البعد عن الهجمات الإرهابية وعمليات التفجير. واستهدفت العملية محطة للشرطة في المدينة، وأدى الهجوم إلى انهيار البناية بالكامل، ومقتل أربعة أشخاص بينهم مسؤول حكومي محلي ورجال أمن. وأصيب في الهجوم ٢٥ شخصاً بجراحات متفاوتة. وكان الانتحاري قد استخدم ١٨٠ كلجم من المتفجرات، حيث كان يحاول تكرار ما شهدته مدينة لكي مروت في إقليم سرحد في بداية شهر يناير ٢٠١٠، حينما شنّ انتحاري على متن سيارته الممتلئة بالمتفجرات هجوماً شبيهاً، وأسفر عن مقتل ١٢٠ شخصاً. وفي الوقت نفسه تعرّض مركز تابع لقوات الجيش الباكستاني لهجوم بالأسلحة والصواريخ، أسفر عن مقتل جنديين باكستانيين، وإصابة آخرين بجراح متفاوتة. وفي الفترة نفسها استغلّ مسلحون مجهولون تنظيم الاحتفالات بمناسبة «ذكرى المولد النبوي الشريف»، وراحوا يطلقون النار على اثنين من هذه الاحتفالات في كل من مدينة فيصل آباد وديرة إسماعيل خان، وأدى الهجوم إلى مقتل ثمانية أشخاص، وإصابة العشرات الآخرين إلى جانب إشعال النيران في أكثر من ٢٠٠ سيارة للمدنيين ولرجال الأمن، إلى جانب إشعال النيران في محطة للشرطة، وفي أحد المساجد. وتعدّ هذه المرة الأولى التي تتعرض فيها مجالس «البرلويين» الصوفيين الذين يقومون في العادة بتنظيم هذه الاحتفالات والخروج إلى الشوارع، حيث ينفردون بها، بينما يفضل «الديوبنديون» والشيعية وأهل الحديث و«الجماعة الإسلامية» تنظيمها داخل المساجد والمراكز الدينية. ويبدو أن الاعتداء عليهم كان هدفه تفجير مواجهة طائفية.

حكيم الله يعود إلى واجهة الأحداث

عاد أمير حركة «طالبان-باكستان» إلى الواجهة بعد إصداره شريطاً جديداً يدعو فيه عناصره إلى مواصلة الجهاد ضد الأمريكيين وحلفائهم. وكشف الشريط المصور الجديد عن أنه ما زال على قيد الحياة، وما زال قادراً على قيادة أفراد وجنوده. وكان المتحدث باسم الحركة، أعظم طارق، قد نظم مؤتمراً صحفياً، في ميرتشاها أكد فيه أن زعيمهم، حكيم الله محسود، ما زال حياً يرزق. وجاء في المؤتمر الصحفي نداءً من حكيم الله محسود دعا فيه باكستان إلى وقف تعاونها مع القوات الأمريكية، من أجل إنهاء النزاع بينها وبين حركته، مؤكداً أن العملية العسكرية الأخيرة في معاقل حركته لم تسفر إلا عن مقتل ٣٠ من أفراد الحركة فقط. وأكد أعظم طارق أن حركة «طالبان» ما زالت تآمر بأوامر زعيم «طالبان» في أفغانستان، الملا عمر، وليس هناك أي خلاف بين الجماعتين. وكشف حكيم الله محسود أن لدى الحركة ٢٨٠٠ شاب بالغ ومستعد للموت من أجل «الدولة الإسلامية في أفغانستان»، وطرد القوات الأمريكية، وأنهم انضموا إلى الحركة بموافقة أوليائهم ورضاهم. وفي محاولة لمعرفة اللغز وراء مصير حكيم الله محسود، فإن هناك فريقاً باكستانياً مكوناً من مصادر أمنية مختصة وخبراء أمن يقول إن حكيم الله محسود ما زال على قيد الحياة، وما زال يعالج من الإصابات البالغة التي لحقت به جراء الهجوم الأمريكي عليه نهاية يناير ٢٠١٠. وتقول المصادر العسكرية والأمنية إنها تلقت إشارات وأدلة تقول إن إصابته لم تكن خطيرة مثل إصابة بيت الله محسود، وإنه تمت معالجته في مدينة بنون القريبة من بيشاور في مستشفى خاص، حيث قدم أطباء وجراحون العلاج إليه، وأنقذوه من الموت. وكان رجال الأمن قد علموا بنبأ وجوده للعلاج في هذه المدينة، لكنه تمكن من الفرار منهم ومغادرتها قبل وصولهم إليه. وكان عدد من المتخصصين في شؤون «طالبان»، قد أكدوا بدورهم أن بقاءه على قيد الحياة هو أكثر احتمالاً.



«واشنطن بوست»: «حماس» تظهر دلائل الضعف

نفوذ الجلبلي في العراق يثير المخاوف الأمريكية

أعدت جانين زكريا تقريراً نشرته صحيفة «واشنطن بوست»، قالت فيه إنه وسط محاولات حركة «حماس» الحفاظ على قوتها في الضفة الغربية من تعقب إسرائيل والشرطة الفلسطينية أعضاءها، والتغلب على اغتيال أحد أبرز قياداتها، عانت الحركة الإسلامية صدمة جديدة باكتشاف أن ابن أحد مؤسسيها كان يتجسس عليها لمصلحة إسرائيل. ويوضح التقرير أن اكتشاف تعاون مصعب حسن يوسف مع الاستخبارات الداخلية الإسرائيلية (الشين بيت) كان أحدث صدمة موجّهة إلى صورة «حماس»، ولا سيّما أن والد مصعب، الشيخ حسن يوسف، معتقل في أحد السجون الإسرائيلية. ويأتي هذا الاكتشاف في الوقت الذي يتصاعد فيه الخلاف بين «حماس» و«فتح»، الذي تسبب بانشقاق الصف الفلسطيني، وإعاقة جهود استئناف عملية السلام مع إسرائيل. وكذلك في الوقت الذي تحكّم فيه إسرائيل الحصار على قطاع غزة بعد سيطرة «حماس» عليه عام ٢٠٠٧، بهدف الضغط عليها لإطلاق سراح الجندي جلعاد شاليط. ويشير التقرير إلى أن «حماس» كانت تحاول التغلب على صدمة اغتيال أحد رموزها، وهو محمود المبحوح، في دبي يناير الماضي. ويضيف التقرير أن مذكرات مصعب يوسف، التي سينشرها قريباً بعنوان «ابن حماس»، تكشف عن أن اسمه الكودي كان «الأمير الأخضر»، وأنه ساعد رجال «الشين بيت» في قتل أعضاء من حركة «حماس»، وإلقاء القبض على والده. ويقول مخيمر أبوسعدة، أستاذ العلوم السياسية في «جامعة الأزهر» فرع غزة، إنه إذا صح اختراق «الشين بيت» قيادات «حماس»، فسيكون ذلك بمنزلة كارثة على الحركة. غير أنه لم يتضح بعد إذا ما كان الكشف عن خيانة يوسف سيدفع «حماس» إلى تعقب مشتبه فيهم آخرين، أم سيكتفون باعتباره حالة فردية. من جهته، يقول الجنرال المتقاعد شالوم هراري، ضابط الاستخبارات العسكرية السابق، مستشار الشؤون الفلسطينية في وزارة الدفاع، إن تجسس يوسف واغتيال المبحوح جعل «حماس» تبدو في صورة ضعيفة.

أعد كل من إرنستو لوندونو وليلى فاضل تقريراً نشرته صحيفة «واشنطن بوست»، أوردتا فيه عودة السياسي الشيعي أحمد الجلبلي، أحد حلفاء الولايات المتحدة في ما مضى، إلى الأضواء بأفعال وسياسات مثيرة للجدل كعادته. فقبيل الانتخابات العراقية، يقود الجلبلي جهوداً للتخلص من المرشحين الذين تربطهم صلة بـ «حزب البعث» المحظور. وبذلك يكرّر الجلبلي الدور الذي لعبه بعد الغزو الأمريكي للعراق، الذي يُعتقد أنه كان خلف المعلومات الخطأ التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة في غزو العراق، وهو ما يثير غضب المسؤولين الأمريكيين وبعض المسؤولين العراقيين، الذين يتشككون في أن الجلبلي يهدف إلى تعزيز كتلته السياسية في الانتخابات. ويوضح التقرير أن الجلبلي دافع عن عمل «هيئة المساءلة والعدالة» التي يرأسها، قائلاً إنه عمل قانوني وحاسم خلال فترة الانتقال الحرجة إلى أول حكومة سيادية في العراق الجديد. غير أن عودته إلى المشهد السياسي أثارت مخاوف المسؤولين الأمريكيين من احتمالات تهميش السنة والعلمانيين العراقيين. بل يعتقد بعض المسؤولين الأمريكيين أن الجلبلي يهدف إلى الفوز بالجائزة الكبرى، ممثلة في منصب رئيس الوزراء، برغم صعوبة حصوله عليه. فيقول عزت شهبندر، المشرع الشيعي الذي يعرف الجلبلي لأكثر من ٢٠ عاماً، «سيظل الجلبلي في العراق ليحاول تولي رئاسة الوزراء، حتى إن أدى ذلك إلى مقتله. وهذه القضية هي الأداة الوحيدة التي يملكها». جدير بالذكر أن الجلبلي فقد حظوته لدى الإدارة الأمريكية عام ٢٠٠٤ بعد اتهامه بالتجسس لمصلحة إيران، برغم أنه عيّن عام ٢٠٠٣ رئيساً لـ (لجنة اجتثاث «البعث» والمسؤولين المواليين للرئيس السابق، صدام حسين). ويشير التقرير إلى أن عمل هذه اللجنة المتسرّع في التخلص من البعثيين كان أحد أسباب ظهور المتمردين المسلحين، والحرب الطائفية في العراق. ويرغم ذلك، فلا يزال الجلبلي حتى الآن على رأس لجنة مشابهة، هي «هيئة المساءلة والعدالة»، لأن البرلمان لم يعين أعضاءً جددًا.



ماذا لو امتلكت إيران قنبلة نووية؟

ذكرت صحيفة «Junge Welt» أن الحبل يضيق حول رقبة إيران، والسؤال هو: هل سيتم خنق الحكومة الإيرانية عبر العقوبات الجديدة؟ أو أن العقوبات ستخنق أولئك الذين يريدون القيام بها، لأن العقوبات القديمة كانت من دون تأثير، وكذلك ستكون العقوبات الجديدة؟ من أجل وضع هذه العقدة تقوم الولايات المتحدة وحلفاؤها بوضع خطة سيكون بديلها الوحيد ضربة عسكرية لإيران، كما تطالب مؤسسات التفكير الاستراتيجي في الولايات المتحدة وإسرائيل. على ما يبدو أن التحذيرات الجديدة التي أطلقتها «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» لا تتعلق بمعلومات جديدة، إنما بالتغير الذي حدث على رأس المنظمة من البرادعي إلى يوكيا أمانو. أي أن المعلومات القديمة يتم تحليلها من جديد، من أجل الوصول إلى نتائج واستنباطات جديدة. برغم أن المرء يمكن أن يختلف في الرأي بشأن العقوبات من أجل الإيجار على التزام التعهدات أمام «الوكالة الدولية»، فإن حالة إيران توضح عدم جدوى هذه العقوبات، خاصة أن المطالبات تبدو وكأنها غير قابلة للتفاوض. لذلك يتم تقويم المعلومات القديمة، من أجل تقوية التهديد بالعقوبات الجديدة وبالمقاطعة. وتتساءل الصحيفة: ما الذي سيحدث في حال صدق التنبؤات وامتلاك إيران في المستقبل القريب القنبلة الذرية؟ ما سيحدث هو أن إيران ستصبح رابع دولة في المنطقة تملك القنبلة الذرية (بعد إسرائيل والهند وباكستان)، الأمر الذي سيعزز قوتها الإقليمية في الشرق الأوسط، الذي تهيمن عليه القوى الإقليمية النووية الثلاث، وسيضعف إمكانية ابتزازها. من الممكن أن يؤدي هذا الأمر إلى زيادة طموح بعض الدول العربية الأخرى إلى امتلاك هذه الأسلحة مثل السعودية ومصر وسوريا، الأمر الذي يمكن أن يكون كابوساً، ليس في الشرق الأوسط وحده. نتيجة لذلك، سيكون من الواجب إعادة تعريف التوازن في المنطقة، وبذلك يجب على الولايات المتحدة التخلي عن تعريفها التقليدي للشرق الأوسط الكبير. كذلك ستخسر إسرائيل قدرتها على التهديد.

«يديعوت أحرونوت»: تهديدات إيران لأوروبا «عشية»

تقول صحيفة «يديعوت أحرونوت» في مقال بقلم عمير بن دافيد إن نائب قائد «الحرس الثوري» الإيراني، حسين سلامة، هدد مؤخراً صراحة: «نحن وحدنا قادرون على أن نقرر إذا كانت أوروبا ستتجمد من البرد في الشتاء». ويعلق الكاتب قائلاً: إذا كانت الأمور صحيحة، فإن إيران من شأنها أن توقف تدفق نفطها. والعالم بأسره سيتعرض لضربة شديدة. ولكن هل حقاً هناك سبب للقلق، أم إن هذا مجرد تهديد عابث آخر غير واقعي من إنتاج إيران؟ صحيح أن إيران تملك احتياطات هي بين الأكبر في العالم -الثانية في الغاز الطبيعي، والثالثة في النفط- إلا أن تأثيرها في السوق الأوروبية والسوق العالمية، في ما يتعلق بتوريد الطاقة، بعيد عن أن يكون ذا مغزى. «إعلان تجميد أوروبا هو تهديد عابث»، تقول بحزم د. براندا شيفر، خبيرة العلاقات الدولية في مجال الطاقة من «جامعة حيفا» «في أوروبا يستخلصون الكهرباء والتدفئة من الغاز الطبيعي والفحم والنووي، التي ليس لإيران فيها تأثير. منتجات النفط تستخدم للمواصلات وللصناعة. إذا توقفوا عن توريد الغاز، فإن هذا سيلحق ارتفاعاً بالأسعار، ولكنه لن يمس السوق العالمية». القول الحاد للمسؤول الإيراني هو تلميح واضح من طهران، عشية انعقاد مجلس الأمن، الذي يفترض به أن يقرّر حجم العقوبات الجديدة ضد إيران. «نحن -كما تباهى سلامة- نصدر نصف إنتاج النفط العالمي». غير أن هذه المعطيات غير دقيقة. تورّد إيران أقل من ٥, ٤٪ من الاستهلاك العالمي اليومي للنفط (نحو ٤ ملايين برميل من أصل نحو ٨٥ مليوناً تستهلك كل يوم). وإيران، التي تجد صعوبة في استثمار الأموال في إقامة المصافي، وإن كانت تنتج نحو نصف حجم الإنتاج من النفط اليومي، فإنها تستورد كميات كبيرة من النفط المكرر أيضاً. «وقف التوريد الإيراني لن يؤدي إلى أيّ فزع أو مشكلة عسيرة»، توضح د. شيفر. «وقف التصدير سيمسّ بشدة إيران نفسها، التي يعتمد اقتصادها على مداخل النفط. فضلاً عن ذلك، إذا ما أوقف التصدير، فهم لن يتمكنوا من استيراد النفط المكرر أيضاً».



إنتاج القمح الأسترالي يرتفع (١٪) في عام ٢٠١٠/٢٠١١

توقعت أستراليا، وهي رابع أكبر مصدر للقمح في العالم، ارتفاع إنتاجها بما يزيد على ١٪ في عام ٢٠١١/٢٠١٠ فقط. وقد ترتفع الصادرات بنسبة ٤٪ - برغم ضعف أسعار الحبوب - بعد تراجع حدة الجفاف. وقال «المكتب الأسترالي لاقتصاد الزراعة والموارد» إن إنتاج القمح للعام الجاري حتى يونيو ٢٠١١، سيرتفع إلى ٢١,٩٤ مليون طن من المستوى المصحح بالنزول عند ٢١,٦٥٦ مليون طن في عام ٢٠٠٩-٢٠١٠.



مؤسسة استشارية: القطاع المالي في قطر سيوفر (٥٠٠٠) وظيفة في عام ٢٠١٠

قالت مؤسسة استشارية، أول من أمس، إنه من المتوقع أن يضيف قطاع الخدمات المالية الوليد في قطر أكثر من ٥٠٠٠ وظيفة هذا العام، بعدما نجا من التأثير بالركود العالمي، بفضل زيادة في الاستثمار الأجنبي، وازدهار الاقتصاد. وقالت مؤسسة «كينسي ألن إنترناشيونال للبحوث التنفيذية» إن قطاع الخدمات المالية في قطر حقق نمواً سنوياً بمتوسط ٣٥٪ على مدى السنوات الأربع الماضية. وأضافت أن من المرجح أن يوفر ٥٢٠٠ وظيفة هذا العام ليصل إجمالي العمالة في القطاع إلى ٢٠١٠٠. وقال جيمس بريجمان، العضو المنتدب لعمليات الشرق الأوسط في «كينسي ألن» «هذه الموجة من استحداث الوظائف مدفوعة بالقوة العامة للاقتصاد وتدفق المال الأجنبي إلى قطر». وكانت قطر، وهي أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، ضمن دول قليلة على مستوى العالم حافظت على نمو اقتصادي قوي في عام ٢٠٠٩، وتوسع اقتصادها بأكثر من ١١٪. وتضخ الحكومة مليارات الدولارات في قطاعات الطاقة والبنية الأساسية والتعليم، وكثفت جهودها لجذب استثمار أجنبي، في حين تكافح دبي، المنافس الإقليمي، للتعامل مع أزمة ديون. وستسمح قوانين جديدة بالملكية الأجنبية الكاملة في قطاعات مثل الخدمات الاستشارية وتكنولوجيا المعلومات والترفيه والرياضة، ما سيخفف القيود التي جعلت الملكية غير القطرية خارج المناطق الحرة لا تتجاوز ٤٩٪. وقالت «كينسي ألن» إن الاستثمارات الأجنبية في قطر قفزت إلى ٢٠,٧٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ من ٣,٦٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ مع بحث الممولين الأجانب عن مقاصد بديلة للتقدم. وخفضت قطر في يناير الماضي نسبة ضريبة الشركات لديها إلى ١٠٪. وكانت الضريبة على الشركات الأجنبية في السابق تصل إلى ٣٥٪.



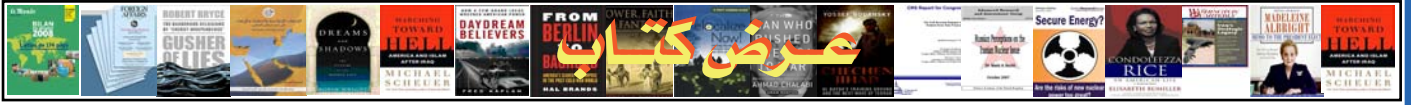
«الاتحاد الأوروبي»: على اليونان بذل المزيد لمواجهة أزمته

حث مفوض «الاتحاد الأوروبي» للشؤون المالية، أولي رين، اليونان على إجراء تخفيضات أكثر إيلاً في الميزانية، فيما تكهنت بعض أسواق المال بأن الكتلة الأوروبية، أو الدولتين ذاتي الثقل (ألمانيا وفرنسا)، تعدّ لخطة إنقاذ مالي للخروج بالبلاد من أزمة ديونها. وقال رين إنه شدّد في أثينا على ضرورة اتخاذ إجراءات إضافية «في الأيام المقبلة للسيطرة على تضخم العجز في البلاد»، وهو الرأي الذي قال إنه يتفق معه فيه «البنك المركزي الأوروبي» و«صندوق النقد الدولي». وقال إن الأمر يرجع إلى الحكومة اليونانية لإعلان إجراء تخفيضات خاصة في الإنفاق، قال إنها يجب أن تكون دائمة وهيكلية. لكنه رفض التحدّث عن وجود خطة إنقاذ محتملة.

مصادر: عجز الموازنة في الأردن قفز إلى (١,٤٤٩) مليار دينار في عام ٢٠٠٩

قالت مصادر في وزارة المالية الأردنية، أول من أمس، إن عجز الموازنة ارتفع إلى مثلي مستواه ليصل إلى ١,٤٤٩ مليار دينار (ملياري دولار) في عام ٢٠٠٩، نتيجة لانخفاض الدعم الأجنبي والإيرادات، بينما ظل الإنفاق العام مرتفعاً. وتظهر أحدث البيانات الأولية أن عجز العام الماضي يعادل ٨,٨٪ على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع مستوى مستهدف كان يبلغ ١,١ مليار دينار (١,٦ مليار دولار)، أو نحو ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويقارن ذلك مع عجز بلغ ٦٩٢,٧ مليون دينار في عام ٢٠٠٨، وذلك قبل أن يؤدي الكساد العالمي إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي، خلال العام الماضي، بما يقرب من نصف مستواه، ليصل إلى ما يتجاوز قليلاً ٣٪. وتشمل أحدث البيانات ٣٣٤ مليون دينار فقط في صورة منح من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، مقارنة مع ٧١٨,٣ مليون دينار في عام ٢٠٠٨. وعادة ما يستخدم الأردن المنح لدعم بعض العجز في الموازنة، إلا أن تلك المنح تراجع بصورة كبيرة جراء «الأزمة المالية العالمية». وتعاني المالية العامة في الأردن ضغطاً جراء التراجع الاقتصادي العالمي، الذي أثر سلباً في الطلب المحلي والتدفقات النقدية الأجنبية، بما في ذلك تحويلات الأردنيين المغتربين في الخليج. وعاد صنّاع السياسة في الأردن اللجوء إلى الاقتراض المحلي من البنوك لتمويل عجز الموازنة الذي تفاقم جراء عدم مقدرة البلاد على خفض المستوى المرتفع للإنفاق على الرواتب ومعاشات التقاعد وفوائد الديون.

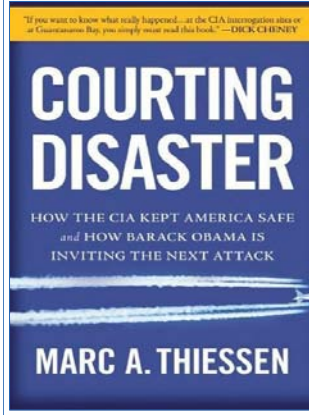




مغازلة الكارثة

كيف حافظت «وكالة الاستخبارات المركزية» على أمريكا آمنة؟.. وكيف يهدد أوباما للهجمة المقبلة؟

لإثبات فعالية الاستراتيجيات والتكتيكات والوسائل التي استخدمتها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في قضايا عدة يسردها الكاتب بالتفصيل، مبرراً في الوقت نفسه صلاحياتها قانونياً وأخلاقياً. وينقل المؤلف شهادات كبار المسؤولين الأمريكيين الذين عمل معهم في أثناء عمله كاتب خطابات الرئيس جورج بوش ومؤلف خطابه الشهير عام ٢٠٠٦ حيث دافع عن برنامج «وكالة الاستخبارات المركزية»، وقدم وثائق عدة وملفات حساسة تمتلكها الحكومة الأمريكية حول



تأليف: **مارك أ. تيسين**

كبار المسؤولين والممولين و«الإرهابيين» من تنظيم «القاعدة». كما يُعرف باطلاع الواسع على برنامج التحقيق «المحسن» لـ «وكالة الاستخبارات المركزية». ومن أبرز النقاط التي يستعرضها كتاب «مغازلة الكارثة»:

* لماذا لا تعتبر تكتيكات «وكالة الاستخبارات المركزية»، في رأي المؤلف، تعذيباً ولا تقترب حتى من تلك الأساليب التي استخدمها النازيون في ألمانيا أو التحقيق القضائي الإسباني؟

* بحث تفصيلي لما يراه مارك تيسين «العقيدة الفريدة» في أيديولوجية الجهاديين التي تحرر الإرهابيين من تمسكهم بالمعلومات في أثناء التحقيق.

* لماذا شكر المعتقلون فعلياً مسؤولي «وكالة الاستخبارات المركزية» لاستخدامهم هذه التقنيات المحسنة في التحقيق؟!

* كيف منعت إدارة أوباما ضباط «وكالة الاستخبارات المركزية» من استخدام أساليب التحقيق التي يستخدمها ضباط الشرطة في التحقيق مع المجرمين العاديين.

* لمحة عن المؤلف

عمل المؤلف مارك تيسين، مدة ١٥ سنة في مجال الأمن القومي، وقد انتقل من الكونغرس ومبنى «كابيتول هيل» إلى «البتاجون»، حيث عمل في البيت الأبيض كاتباً رئيسياً لخطابات الرئيس جورج دبليو بوش. ومنذ أن غادر البيت الأبيض أصبح تيسين واحداً من أنشط الكتاب الجمهوريين.

بعد فترة قصيرة من سلسلة من الإجراءات التي اتخذها الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، لمنع التعذيب في قضايا الإرهاب في السجون الأمريكية، ووضع إجراءات تحقيق جديدة، سارع «الحزب الجمهوري» وأصوات داخلية أخرى نافذة إلى انتقاد السياسات الجديدة التي اتبعتها الإدارة الأمريكية واتهام الرئيس باراك أوباما بأنه «ساذج» و«ضعيف» لا بل اتهمه بأنه يهدد لهجمة إرهابية جديدة على غرار هجمات ١١ سبتمبر. ومن بين الكتب التي صدرت حديثاً والتي تنتقد

سياسات الرئيس باراك أوباما في معالجة قضايا الإرهاب، كتاب «مغازلة الكارثة»، مؤلفه مارك تيسين، الذي عمل كاتب خطابات للرئيس السابق، جورج بوش، ومن أبرز مستشاريه لشؤون الأمن القومي الأمريكي. ويطلق المؤلف، المسؤول الجمهوري السابق، سلسلة من الانتقادات الشرسة ضد الرئيس الأمريكي الديمقراطي، باراك أوباما، ويتهمه بأنه بعد نحو ٤٨ ساعة فقط على تسلمه المكتب الرئاسي، عطل السلاح الأكثر تأثيراً في الحرب على الإرهاب: برنامج تحقيق «وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية» (الذي بدأه الرئيس الجمهوري السابق، جورج بوش، وزاد من صلاحياته وسريته نائبه، ديك تشيني). وينتقد الكاتب بشدة قرار الرئيس باراك أوباما رفع السرية عن وثائق حساسة تنشر تفاصيل حول طرق التحقيق مع الإرهابيين، مشيراً إلى أنه بتعطيل التكتيكات الاستخباراتية التي أثبتت فعاليتها ونشر أسرارنا للعدو، لم يحم أوباما بمجرد فتح الباب لكارثة ١١ سبتمبر آتية، وإنما أطلق فيضاناً من الاتهام ضد ضباط الاستخبارات الذين قاموا بحمايتنا على مدى السنوات التسع الماضية. ويضيف الكاتب قائلاً: «لقد تسبب أوباما بالإضرار بالأمن القومي الأمريكي في أيامه المئة الأولى في المكتب البيضاوي أكثر من أي رئيس آخر في التاريخ الأمريكي»، على حد زعمه! ويمضي المسؤول الجمهوري السابق مارك تيسين في كتابه باستعراض مشاهد من وراء الكواليس لما جرى ويجري في «وكالة الاستخبارات المركزية» الأمريكية، مقدماً الدلائل، حسب قوله،

